المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد
هو المنطلق فنقول آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو
انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كلاما اخذ فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا
زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فنبه هو فان المخاطبين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازم
حكم كذلك عطف على حكما اي اولا فادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة
الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من
الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما
الى الآخر والى هذا اشار ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس
وفي هذا التمهيد لما سيجيء من بحث القصر وما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا براء من جنايته فان من
نفر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناس للجاني والجاني شيئان على معنى ان بعد هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما بجواز
اضافة الجناية الى كل منهما حيث اضافها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المتناهي على كل جان ولم يبرأ
من نفر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية
المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم
على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او بغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان
تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من
غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن العرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول
اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا الامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه
باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف

الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يظهر
في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والذا خيل في بيت السقط يوحش نحوا نقعه ماؤه
ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف انه ماء وانما يطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انه
انطلق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان
تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق
وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل
بلدك تاب ثم استخبرت من هو فتقول زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اعتبار
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما
يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على
الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان الحمل متحد بالموضوع
في الوجود ولظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا
حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما
متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد
من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فان حاصل ان المعرف بلام
الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)